

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

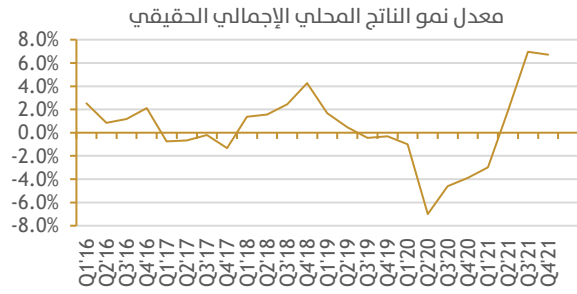
النشرة الربعية – الربع الأول 2022م

أهم الملامح: فائض في ميزانية الربع الأول 2022م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الأول 2022 – أهم الملامح

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م (%)*

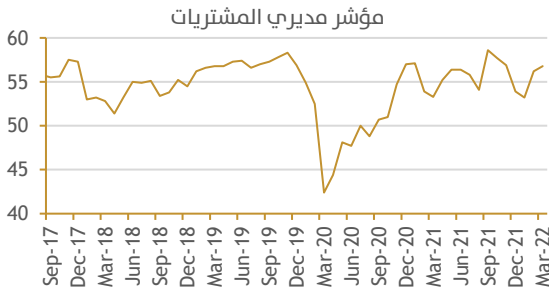
ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2021م. وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع القطاع النفطي بنسبة 10.9% وبنسبة 5.1% في القطاع غير النفطي في الربع الرابع من العام 2021م. فيما شكّل القطاع غير النفطي نسبة 57% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بنسبة 56% في الربع الثالث من عام 2021م.



*استناداً إلى البيانات الأولية

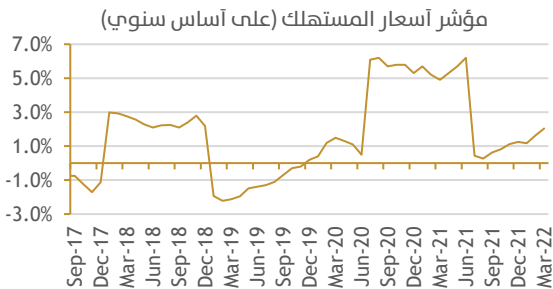
مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 56.8 نقطة في مارس 2022م مقارنة بـ 56.2 نقطة في فبراير 2022م، وهو أكبر معدل تسارع في أربع سنوات وأعلى مستوى منذ نوفمبر. كان عدد الطلبات الجديدة هو الأكبر منذ نوفمبر 2021م، وسط تباطؤ في حالات Covid-19. شهد نشاط الشراء أعلى تسارع له منذ ديسمبر 2017م.



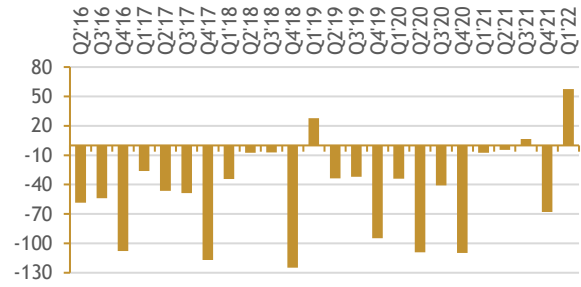
مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2% على أساس سنوي في مارس 2022م. حيث شهدت مؤشرات قطاعي النقل والاتصالات زيادة بنسبتي 4.7% و 0.1% على التوالي، في حين ارتفع قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 3% على أساس سنوي في مارس 2022م. في حين كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 1.2% على أساس سنوي في مارس 2022م.



- سجلت المملكة العربية السعودية فائضاً قدره 57.5 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2022م، مقارنة مع عجز بلغ 7.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2021م.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 36% على أساس سنوي ليبلغ 277.96 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2022م مقارنة مع 204.76 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 58% على أساس سنوي لتصل إلى 183.7 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2022م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 7% على أساس سنوي لتبلغ 94.26 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 13% على أساس سنوي لتصل إلى 60.42 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2022م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 4% على أساس سنوي لتبلغ 220.47 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2022م، مقارنة مع 212.2 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 958.64 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الأول من العام 2022م مقارنة بـ 938.01 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2021م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



البنك المركزي السعودي: حصة المدفوعات الإلكترونية تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2021م

أعلن البنك المركزي السعودي تحقيق حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة – الأفراد (Retail Payments) بنسبة 57 بالمئة لعام 2021م، من إجمالي كافة عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية المملكة 2030 - والتي حددت بـ 55 بالمئة للعام 2021م.

وأعرب معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك في هذه المناسبة أن البنك المركزي – في ظل توجيهات القيادة حفظها الله – يعمل على تعزيز نهجه في التوسع في قطاع المدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي في المدفوعات؛ وتطوير البنية التحتية الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، حيث يأتي هذا الإنجاز في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، ومن خلال تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك المركزي لقطاع المدفوعات، الهادف إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي؛ للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70% بحلول عام 2025م، إضافة إلى تضافر الجهود مع القطاعين الحكومي والخاص في القطاع المالي؛ لتنفيذ العديد من المبادرات الداعمة لرقمنة المدفوعات، إلى جانب المبادرات ذات العلاقة بتعزيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار، وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية بقطاع المدفوعات في المملكة.

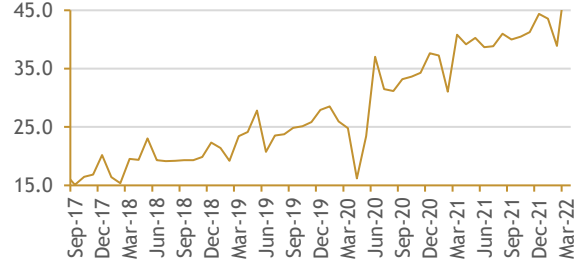
الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 24.9% على أساس سنوي لتبلغ 51 مليار ريال سعودي في مارس 2022م، مقارنة بـ 40.8 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 133.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2022م (بارتفاع نسبته 22.2% على أساس سنوي وبنسبة 5.8% على أساس ربعي).

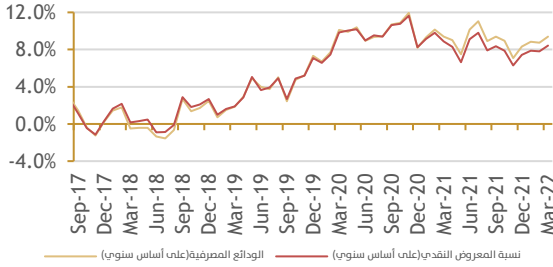
عمليات نقاط البيع (مليار ريال)



نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.4% على أساس سنوي وبنسبة 2.7% على أساس ربعي في مارس 2022م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 4.2% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 11.4% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 9.4% على أساس سنوي وبنسبة 3% على أساس ربعي في مارس 2022م.

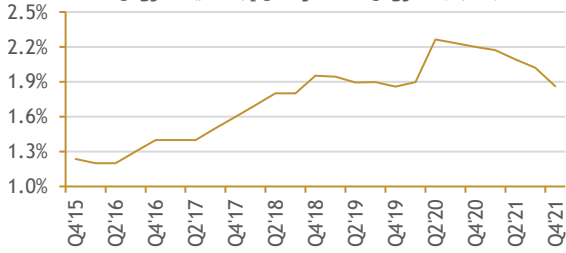
نمو عرض النقود والودائع المصرفية



القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة عند 1.9% في الربع الرابع من العام 2021م، مقارنة بنسبة 2.0% في الربع الثالث من العام 2021م.

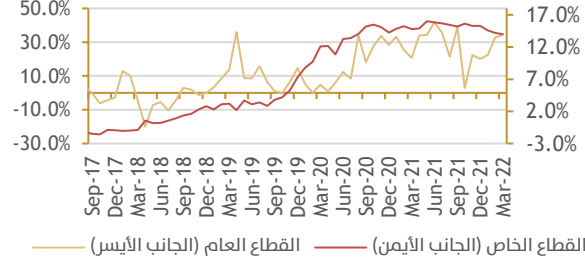
نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض



نمو الائتمان المصرفي (%)

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 14.8% على أساس سنوي في مارس 2022م وبنسبة 4.7% على أساس ربعي؛ حيث شهد الائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 34.3% على أساس سنوي وبنسبة 1.2% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 14% على أساس سنوي في مارس 2022م، وبنسبة 4.9% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

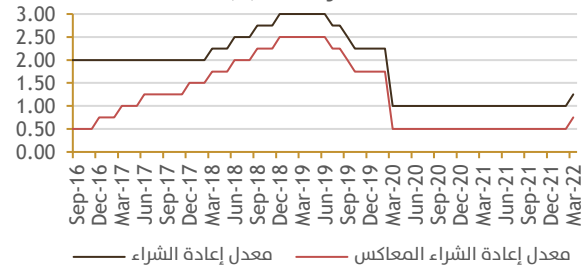


*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدلي إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس خلال الربع الأول من عام 2022م. ولم تتغير الأسعار من مارس 2021م حتى فبراير 2022م. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)





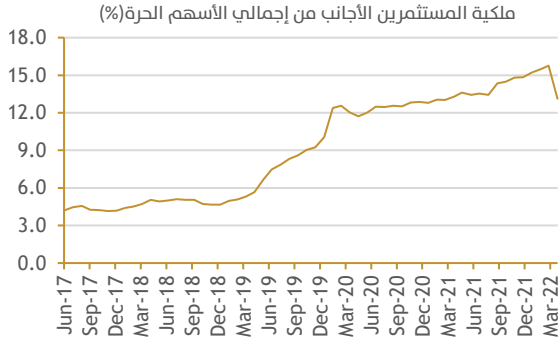
نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)

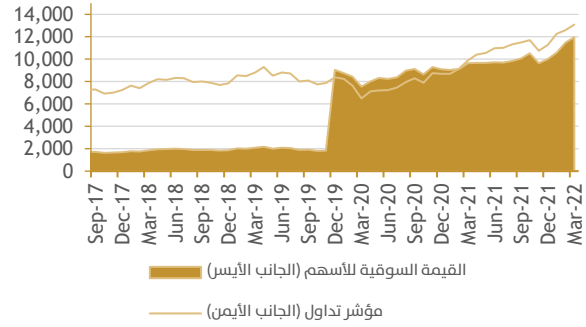
ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 4% على أساس شهري وبنسبة 16% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 11,963 مليار ريال سعودي في مارس 2022م من 10,009 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2021م.

ملكية المستثمرين الأجانب

انخفضت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 15.2% في شهر ديسمبر 2021م لتصل إلى 13.1% في شهر مارس 2022م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 9.4% على أساس شهري لتصل إلى 392.4 مليار ريال في مارس 2022م من 358.8 مليار ريال سعودي في فبراير 2022م.

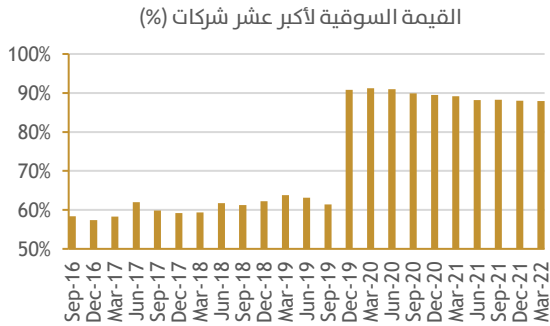


القيمة السوقية للأسهم



تركيز السوق في أكبر 10 شركات

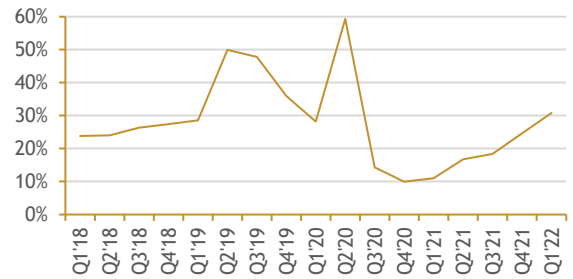
استقرت نسبة التركيز لأكثر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر مارس من العام 2022م عند 88% من نهاية ديسمبر 2021م.



حصة المستثمرين المؤسسيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسسيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الأول من عام 2022م إلى 30.8% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 24.5% في الربع الرابع من عام 2021م.

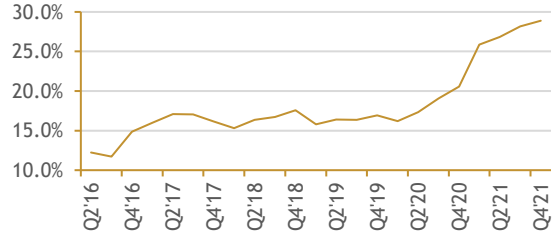
حصة المستثمرين المؤسسيين من قيمة التداول



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 26.1% في الربع الأول من عام 2022م مقارنة بنسبة 28.9% في الربع الرابع من عام 2021م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 20.2% على أساس سنوي وبنسبة 7.7% على أساس ربعي.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي





أهم اللامحات عن تطورات القطاع المالي

أكثر من 16 مليار ريال حصة اتفاقيات وإطلاقات المؤتمر العالمي لريادة الأعمال في يومه الأول

شهد ختام اليوم الأول من المؤتمر العالمي لريادة الأعمال - الذي تحتضنه العاصمة الرياض تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع- توقيع 33 اتفاقية، وإطلاق عدد من المبادرات الاستثمارية بقيمة مالية تجاوزت 16 مليار ريال (4.2 مليارات دولار)، وذلك بهدف دعم ريادة الأعمال في مختلف المجالات، وتعزيز مكانة المملكة كبيتة جاذبة للرواد والمبتكرين والمبدعين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووقعت أرامكو السعودية 10 مذكرات تعاون واتفاقيتين مع شركات محلية وعالمية في مجالات التحول الرقمي، وتقنية المعلومات، والتنمية الوطنية، فيما وقع بنك التنمية الاجتماعية اتفاقيات مع عدة جهات تتمثل في الهيئة الملكية ينبع، ومعهد ريادة الأعمال الوطني، وأعلن عن إطلاق عدد من المنتجات والمبادرات لدعم وتمكين رواد الأعمال بأكثر من 11 مليار ريال (ما يقارب 3 مليارات دولار)، في حين وقعت الشركة السعودية للاستثمار الجريء SVC اتفاقيات مع عدد من الصناديق الاستثمارية بقيمة إجمالية قدرها 2.4 مليار ريال (أكثر من 656 مليون دولار)، فيما أطلقت شركة سابك صندوق نساند "2" مع شركة الأهلي المالية بقيمة 750 مليون ريال (200 مليون دولار) لدعم الشركات الناشئة وتطوير القطاع الصناعي.

فيما وقعت شركة Cars24 العالمية إحدى منصات التجارة الإلكترونية للسيارات وشركة Lenskart العالمية أكبر سلسلة متاجر للنظارات الطبية الآسيوية وشركة Kitopi المتخصصة في المطابخ السحابية مذكرات تفاهم مع منشآت لتقديم الدعم لرواد الأعمال في المجالات التخصصية.

كما أبرمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" مذكرة تفاهم مع كل من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لإطلاق وتدشين مبادرة "رواد"، والهيئة الملكية للجبيل وينبع وصندوق التنمية الصناعية السعودي وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية للتعاون في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي وسابك، بهدف التعاون في عدد من المبادرات لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تم توقيع اتفاقية مع شركة الجبر للتمويل لتقديم منتجات تمويلية لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيمة 20 مليون ريال (5.33 ملايين دولار).

البنك المركزي السعودي: عدد أجهزة نقاط البيع يتخطى حاجز المليون في المملكة

أعلن البنك المركزي السعودي تخطي عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز المليون جهاز، متوافرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من 180 مدينة وقرية.

وعزا البنك المركزي هذا الإنجاز إلى الخطة الاستراتيجية التي عمل عليها بمشاركة القطاع المالي خلال السنوات الماضية، إضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية لقطاع المدفوعات، وتطوير الأطر التنظيمية الممكنة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة، والتي ستساهم وبشكل مباشر - بإذن الله - في تحقيق مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية المملكة 2030 - للوصول بنسبة المدفوعات الرقمية إلى 70 في المئة بحلول 2025م من إجمالي عمليات الدفع. كما أن جهود "المدفوعات السعودية" في تطوير وتشغيل البنية التحتية، وتمكين الجهات المالية لتقديم أحدث تقنيات الدفع الرقمي؛ كان لها أثر كبير في هذا الإنجاز كأحد المساهمين في هذا القطاع الحيوي والهام للنهوض بقطاع المدفوعات.

تحت رعاية سمو ولي العهد.. المملكة تستضيف المؤتمر العالمي لريادة الأعمال بمشاركة 180 دولة

تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - حفظه الله -؛ نظمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" المؤتمر العالمي لريادة الأعمال GEC، في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات في الرياض وفندق الرنزاكارتون، بالتعاون مع الشبكة العالمية لريادة الأعمال GEN، وذلك خلال الفترة من 27 إلى 30 مارس 2022.

واختارت شبكة ريادة الأعمال العالمية العاصمة الرياض لاستضافة المؤتمر، لتصدر المملكة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشري "توفر الفرص الجيدة لبدء عمل تجاري" و"سهولة البدء في عمل تجاري"، كما تصدرت المرتبة الأولى في مؤشري "استجابة رواد الأعمال الجائحة" و"استجابة حكومة المملكة للجائحة"، وذلك من بين 45 دولة.

وشهد المؤتمر الذي انطلق تحت شعار "تعيد - نبتكر - نُجدد" حضور رواد أعمال ومستثمرين وخبراء وصناع قرار من 180 دولة، لمناقشة التحديات الاقتصادية التي تواجه بيئة ريادة الأعمال العالمي، وتبادل الخبرات، واقتناص الفرص الاستثمارية خلال المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى تعلم الدروس المستفادة من التحديات التي واجهها العالم خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد19).

البنك المركزي السعودي يعقد ورشة حول "تطوير قطاع المالية الإسلامية" بالتعاون مع معهد الاقتصاد الإسلامي

عقد البنك المركزي السعودي، بالتعاون مع معهد الاقتصاد الإسلامي يوم الثلاثاء الموافق 24 جمادى الأولى 1443هـ في مدينة جدة، ورشة عمل مشتركة تحت عنوان "تطوير قطاع المالية الإسلامية: الممكنات والفرص المستقبلية".

وتأتي هذه الورشة، ضمن سلسلة من ورش العمل المتخصصة في المالية الإسلامية برعاية البنك المركزي السعودي، الهادفة إلى مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة في صناعة المالية الإسلامية.

وافتح الورشة سعادة عميد معهد الاقتصاد الإسلامي الدكتور محمد نصيف، وألقى سعادة وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للأبحاث والشؤون الدولية الدكتور فهد بن عبد الله الدوسري كلمة رحب فيها بالحضور، مشيراً إلى التطور الكمي لصناعة المالية الإسلامية. وقال: "شهدت صناعة المالية الإسلامية نمواً كمياً في حجم أصولها وانتشارها على المستوى الدولي، فقد بلغ حجم أصولها ما يقارب 10.1 تريليون ريال (2.7 تريليون دولار) في عام 2020م وفقاً لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.



محافظ البنك المركزي السعودي يكرم شركتي "الدرع العربي للتأمين التعاوني" و "الأهلي للتكافل"

كرم معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك رئيسي مجلس إدارة شركة "الدرع العربي للتأمين التعاوني" وشركة "الأهلي للتكافل" ورئيسيهما التنفيذي، وذلك بعد نفاذ اندماجهما مؤخرًا الذي يمثل رابع اندماج يشهده قطاع التأمين خلال السنتين الماضيتين، مشيرًا إلى أن هذا الاندماج والاندماجات السابقة قد أظهرت أن مبادرات البنك المركزي المتعلقة بقطاع التأمين، تسير في الشكل الصحيح لتطوير قطاع التأمين، ورفع من أدائه التشغيلي والمالي.

وقد أكد معاليه استمرار البنك المركزي السعودي في نهجه بتحفيز عمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين؛ لتحقيق أهداف وبرامج رؤية المملكة 2030، ويأتي في مقدمتها برنامج تطوير القطاع المالي، الذي أولى اهتماماً بقطاع التأمين، حيث يتحمل القطاع عبء قبول المخاطر التي قد يواجهها الاقتصاد الوطني، ويساهم في استقراره ونموه. مشجعاً شركات التأمين على بحث فرص الاندماج لتعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة قدرتها على خلق منتجات وخدمات تأمينية مبتكرة، وتحسين كفاءتها التشغيلية، وخفض نفقاتها، واستقطابها للكفاءات البشرية المؤهلة والمحافظة عليها.

البنك المركزي السعودي يعلن الترخيص لـ 3 شركات تقنية مالية جديدة في مجالي التمويل والمدفوعات

أعلن البنك المركزي السعودي الترخيص لثلاث شركات جديدة في مجالي التمويل والمدفوعات الإلكترونية، وذلك خلال المؤتمر العالمي لريادة الأعمال، الذي عقد برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - ونظمتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بالتعاون مع الشبكة العالمية لريادة الأعمال (GEN) في الفترة من 27-30 مارس 2022م بالرياض، تحت شعار "تعيد نبتكر نجدد".

وأوضح البنك المركزي السعودي أنه تم منح الترخيص لشركة تقنية مالية جديدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهي: شركة اتحاد الرقمية المالية "Mobily Pay" لتقديم خدمات مدفوعات كمحفظة إلكترونية؛ ليبلغ بذلك إجمالي عدد الشركات المرخص لها من قبل البنك المركزي لتقديم خدمات المدفوعات 17 شركة، إضافة إلى حصول 8 شركات على موافقة أولية.

وأعلن البنك المركزي بدء إطلاق التراخيص لنشاط التمويل الجماعي بالدين، وذلك بإصدار أول ترخيص لشركة ممارسة لهذا النشاط في المملكة، وهي "ليندو السعودية للتمويل"، كشركة مساهمة مقفلة برأس مال يبلغ خمسة ملايين ريال، وذلك بعد نجاح فترة تجربتها عبر البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي (Regulatory Sandbox) الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة.

كما أكمل البنك المركزي إطلاق التراخيص لنشاط التمويل الاستهلاكي المصغر، وذلك بالإعلان عن إصدار ثاني ترخيص لشركة ممارسة لهذا النشاط، وهي "فينزي للتمويل"، كشركة مساهمة مقفلة برأس مال يبلغ 20 مليون ريال.

البنك المركزي السعودي يصدر ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوثائق البنكية

أعلن البنك المركزي السعودي عن إصدار ضوابط الإصدار والتحقق الإلكتروني للوثائق البنكية، في خطوة تأتي انطلاقاً من جهوده المستمرة نحو رفع جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة لعملاء القطاع البنكي، وتحسين جودتها وفعاليتها؛ بما يضمن تيسير التعاملات المالية، وتوفير الوقت والجهد؛ للحصول على الوثائق والشهادات البنكية، وإضفاء الثقة في صحة الوثائق الصادرة إلكترونياً.

وأوضح البنك المركزي، أن الضوابط أعلاه حددت الشروط التي يجب على البنوك مراعاتها عند إصدار الوثائق البنكية، إلى جانب إلزام البنوك بإتاحة خدمة التحقق الإلكتروني للوثائق البنكية الصادرة إلكترونياً أو ورقياً، وأن تتضمن هذه الوثائق ما يشير إلى الوسيلة التي يتم التحقق الإلكتروني من خلالها.

وأشار البنك المركزي، إلى أن هذه الضوابط تضمنت الحد الأدنى من الوثائق البنكية اللازم إتاحتها إصدارها إلكترونياً، التي تعد الأكثر احتياجاً من قبل العملاء، كالشهادة البنكية، وإثبات المديونية، وإخلاء الطرف، فيما أكد على البنوك الالتزام بإصدار الوثائق البنكية وفق المدد المحددة بموجب تعليمات البنك المركزي ذات العلاقة، ووضع الإجراءات والتدابير التي تضمن الالتزام بهذه الضوابط، مبيّناً في هذا الصدد، أنه سيتم بدء العمل بهذه الضوابط في تاريخ 29 / 08 / 1443هـ الموافق 01 / 04 / 2022م.

البنك المركزي السعودي ينظم فعاليات توعوية بمناسبة "أسبوع المال العالمي"

شاركت المملكة ممثلةً في البنك المركزي السعودي ومركز التواصل والمعرفة المالية في وزارة المالية "متمم"، في فعاليات أسبوع المال العالمي، الذي تنظمه الشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة من 18 إلى 24 شعبان الموافق 21 إلى 27 مارس 2022م.

واشتملت هذه المشاركة بالتعاون مع عدد من الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي على عدد من البرامج والفعاليات التعريفية؛ بهدف رفع الوعي المالي لدى المجتمع، وتحسين مستوى الثقافة المالية، مع التركيز على فئتي الشباب والأطفال؛ لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

واستضاف البنك المركزي السعودي في إطار مشاركته في أسبوع المال العالمي؛ مجموعة من طلاب وطالبات المدارس والجامعات للتعريف بأعماله، إلى جانب زيارة متحف العملات، وتنظيم محاضرة توعوية تناول مواضيع أسبوع المال العالمي، إضافة إلى إطلاق البنك المركزي حملة توعوية عبر منصات في وسائل التواصل الاجتماعي، لزيادة الوعي المالي والثقافة المالية لدى كافة شرائح المجتمع.

حدّثت وكالة التصنيف الائتماني إس أند بي تصنيفها للمملكة العربية السعودية عند "A- / A-2" مع تغيير النظرة من مستقرة إلى إيجابية

حدّثت وكالة التصنيف الائتماني "إس أند بي" نظرتها المستقبلية للمملكة العربية السعودية من مستقرة إلى إيجابية، وفي الوقت ذاته، أكدت تقييمها الائتماني السيادي طويل وقصير الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية عند A- / A-2.

وتعكس هذه النظرة الإيجابية تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وفعاليتها العامة على المدى المتوسط والمرتبطة بتعافيها من تبعات جائحة (كوفيد - 19) إضافة إلى تطورات قطاع النفط، واستمرار برامج الإصلاح الحكومية.



البنك المركزي السعودي يعلن تمديد برنامج التمويل المضمون مدة عام إضافي

مدد البنك المركزي السعودي فترة برنامج التمويل المضمون - أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص - مدة عام إضافي حتى 14 مارس 2023م، وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في تعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المعتمدة لمواجهةها.

وأوضح البنك المركزي السعودي، أنه يمكن الاستفادة من برنامج التمويل المضمون من خلال البنوك وشركات التمويل الخاضعة لإشراف البنك المركزي، المشتركة مع برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة".

الجدير بالذكر، أن عدد العقود المستفيدة من برنامج التمويل المضمون منذ إنطلاقه في 14 مارس 2020م حتى تاريخه تجاوز 13 ألف عقد، بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 11 مليار ريال.

البنك المركزي السعودي يطلق برنامج (CILA DIPLOMA) لتقدير ومعاينة الخسائر في قطاع التأمين

أطلق البنك المركزي السعودي برنامجاً في مجال معاينة وتقدير الخسائر (CILA Diploma)، بالتعاون مع الأكاديمية المالية بمدينة الرياض، للكوادر الوطنية العاملة في قطاع التأمين، كإحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030.

وأوضح البنك المركزي أن البرنامج، الذي يمتد لفترة عشرة أشهر، يهدف إلى رفع كفاءة العاملين السعوديين والسعوديات في قطاع التأمين، من خلال التركيز على المبادئ الأساسية للتأمين والتسوية، ومبادئ الممارسة المهنية في هذا المجال.

الجدير بالذكر، أن المتدربين سيحصلون بعد اجتياز البرنامج بنجاح، على شهادة دبلوم في معاينة وتقدير الخسائر (CILA Diploma)، معتمدة من المعهد الملكي البريطاني لمعايني الخسائر (Chartered Institute of Loss Adjusters - CILA).

هيئة السوق المالية تواصل العمل على تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية وتعزيز ثقة المشاركين فيه، أصدر مجلس الهيئة عدة قرارات بشأن اعتماد اللوائح والقواعد التنظيمية وتضمنت الآتي:

- القواعد والإجراءات التنظيمية وقائمة المصطلحات المعدلة المستخدمة في قواعد السوق لمشروع ما بعد التداول.
- لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية.
- قواعد الإدراج المعدلة.
- القواعد المعدلة لطرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لتنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال.
- اللائحة المعدلة لإجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- اعتماد التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر.

وتأتي هذه التعديلات التي أقرتها الهيئة لتنظيم وتطوير السوق المالية، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار المؤسسي ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين.

البنك المركزي السعودي ينظم افتراضياً الورشة الربعية للمالية الإسلامية

نظم البنك المركزي السعودي يوم الاثنين 04 شعبان 1443هـ، الموافق 07 مارس 2022م الورشة الربعية للمالية الإسلامية، التي عقدت افتراضياً تحت عنوان "دور الشمول المالي في تعزيز قطاع المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، وشهدت مشاركة عدد من الخبراء والمهتمين في صناعة المالية الإسلامية.

وتأتي هذه الورشة، ضمن سلسلة من الورش الربعية المتخصصة في المالية الإسلامية برعاية البنك المركزي السعودي، الهادفة إلى مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة في صناعة المالية الإسلامية. حيث تم الحديث عن الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي السعودي لتعزيز الشمول المالي في المملكة؛ لما له من دور فاعل في الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم فرص النمو الاقتصادي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، إضافة إلى وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة، وإدماجهم في النظام المالي الرسمي، وتعزيز حماية العملاء، بما يضمن عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف ذات العلاقة.

وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السعودي يشكران القيادة بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لبنك رقمي محلي ثالث

رفع معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجديان، ومعالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنك رقمي محلي باسم (بنك دال ثلاثمائة وستون Bank 360D) عن طريق تحالف عدد من المستثمرين من المنشآت والأفراد، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة، وبقيادة شركة دراية المالية برأس مال يبلغ 1.65 مليار ريال، والذي يأتي امتداداً للدعم المستمر من القيادة الرشيدة لمختلف القطاعات، ومنها القطاع المالي.

البنك المركزي السعودي يصرح لـ 3 شركات تقنية مالية جديدة لتقديم حلول المصرفية المفتوحة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية

أعلن البنك المركزي السعودي التصريح لثلاث شركات متخصصة في مجال التقنية المالية، وهي: شركة بواء لتقنية المعلومات، وشركة رابط المالية، وشركة ملاءة لتقنية المعلومات، والتي تمثل دفعة جديدة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريرية (Regulatory Sandbox) لتنضم بذلك إلى قائمة الشركات المصرح لها في الدفعات السابقة، ليصبح إجمالي شركات التقنية المالية التي تم التصريح لها من قبل البنك المركزي 35 شركة. جاء ذلك خلال المؤتمر العالمي لريادة الأعمال، الذي يعقد برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظه الله- وتنظمه الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بالتعاون مع الشبكة العالمية لريادة الأعمال (GEN) في الفترة من 27-30 مارس 2022م بالرياض، تحت شعار "نعيد نبئكر نجدد".



إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

أعلنت تداول السعودية خلال الربع الأول من عام 2022م الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ (29,076,480,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (23,553,000,000) ريال.

هيئة السوق المالية تنشر مشاريع متعلقة بتطوير اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية في تنظيم السوق المالية وتطويرها، فقد أصدر مجلس الهيئة مجموعة من القرارات خلال الربع الأول من العام 2022م والمتضمنة على نشر المشاريع الآتية لاستطلاع مرئيات العموم:

- لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية.
- تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية.
- تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية.
- قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها.

"المركز الوطني لإدارة الدين" ينشر خطة الاقتراض السنوية للعام 2022م

اجتمع مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين برئاسة معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان، للنظر في مقترح خطة الاقتراض السنوية لعام 2022م والمصادقة عليها، حيث اشتملت على توقعات ثبات حجم الدين بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، بالإضافة إلى مواصلة المركز الوطني لإدارة الدين بمراقبة السوق واغتنام الفرص بشكل استباقي لتعزيز جودة محفظة الدين مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.

وتضمنت الخطة توقعات ثبات حجم الدين العام عند مستوى 938 مليار ريال -وفق إعلان الميزانية العامة- مع التوجه نحو اقتراض ما يقارب 43 مليار ريال، لسداد مستحقات أصل الدين. بالإضافة إلى إمكانية النظر في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي من خلال القنوات التمويلية المتاحة، سواءً محلياً أو دولياً بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية. إضافة إلى بقاء استراتيجية الدين التي يعمل بها المركز على وضعها الحالي.

البنك المركزي السعودي يطرح مشروع "مسودة تعديل المادة 16 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل" لطلب مرئيات العموم

أعلن البنك المركزي السعودي طرح مشروع "مسودة تعديل المادة (السادسة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل"، داعياً في هذا الصدد العموم والمهتمين والمختصين - تعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة - إلى إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم على المشروع، وذلك عبر منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية.

ويأتي تعديل هذه المادة؛ انطلاقاً من جهود البنك المركزي السعودي المستمرة لمراجعة اللوائح التنفيذية لأنظمة التمويل، وذلك بغرض التأكد من مناسبتها ومساهمتها في سلامة قطاع التمويل وتطويره، وتشجيع المنافسة المشروعة والعدالة بين شركات التمويل.

وبيّن البنك المركزي، أن هذه المسودة تضمنت تعديل المادة (السادسة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، حيث سمحت لشركات التمويل بممارسة الأنشطة التمويلية دون النص على حظر الجمع بين أي من الأنشطة التمويلية، وللبنك المركزي تقييد الترخيص بشروط خاصة.

البنك المركزي السعودي يعلن تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين

يأتي تحديث هذه القواعد انطلاقاً من جهود البنك المركزي المستمرة لتطوير قطاع التمويل، ومواكبة للتطورات في صناعة التمويل بشكل عام، واستمراراً لجهوده في دعم أعمال التقنية المالية وتمكينها، التي نتج عنها ظهور العديد من شركات التقنية المالية، إلى جانب التطور الملحوظ للتقنية في نشاط التمويل.

وبيّن البنك المركزي، أن هذا التحديث تضمن إعادة تعريف المستفيد؛ ليشمل جميع المنشآت التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، التي تسعى إلى الحصول على التمويل عبر منصة التمويل الجماعي بالدين، وإضافة تعريف للحسابات التجميعية بما يضمن الفصل التام بين أموال المشاركين في عملية التمويل وأموال منشأة التمويل الجماعي بالدين، إضافة إلى تحديد سقف التمويلات عبر منصة التمويل الجماعي بالدين لشركات التمويل الجماعي بالدين، بناءً على معيار رأس المال من خلال تعديل المادة (الثامنة والعشرين).

البنك المركزي السعودي ينظم افتراضياً الورشة الربعية للمالية الإسلامية لعام 2021م

وقد شهدت الورشة مشاركة عدد من الخبراء والمهتمين في صناعة المالية الإسلامية. ويأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من الورش الربعية المتخصصة في المالية الإسلامية برعاية البنك المركزي السعودي، الهادفة إلى مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة في صناعة المالية الإسلامية.

واشتملت الورشة على جلستين متتاليتين، حيث نُوقش في الجلسة الأولى "الاقتصاد الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة" مستويات الاستدامة وأهم الفروقات بينها، إضافة إلى أدوات الاستدامة في الاقتصاد الإسلامي وأهميتها. بينما تناولت الجلسة الثانية جانب "الصكوك وأنواعها ودورها في التنمية المستدامة" وتطرّق فيها إلى نشأة الصكوك وخصائصها ودورها في دعم التنمية المستدامة، والفرق بينها وبين الأصول الأخرى، إضافة إلى أبرز التطبيقات والتجارب الناجحة للصكوك على المستوى المحلي والدولي.



المركز الوطني لإدارة الدين يتوّج بجائزتين خلال مؤتمر أسواق رأس المال السعودية

توّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزتي "أفضل صفقة دين في عام 2021م" و"أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط لعام 2020م"، وذلك خلال مؤتمر أسواق رأس المال السعودية.

وجاء تتويج المركز بأفضل صفقة دين في العام 2021م، نتيجة تمكنه من الدخول إلى سوق اليورو الأوروبي (ثاني أكبر سوق بعد سوق الدولار الأمريكي) بترتيب إصدار سندات سيادية بقيمة مليار ونصف المليار يورو بأكبر شريحة عائد سلبية على الإطلاق خارج دول الاتحاد الأوروبي، فيما جاء تتويج المركز بجائزة "أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط" نظير سعيه الدائم لتوسيع قاعدة المستثمرين، واستهداف ومتابعة أبرز الأسواق العالمية، والبحث عن الفرص المثلى لدخولها وترتيب إصدار أدوات الدين السيادية لتأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

وكالة فيتش تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A" مع تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية"

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "A" مع تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية"، مقارنة بتقريرها الذي نشرته في شهر يوليو 2021م.

وأوضحت الوكالة في تقريرها أن تأكيد تصنيفها للمملكة وتعديل نظرتها المستقبلية إلى "إيجابية"، جاء نتيجة لالتزام المملكة بتعزيز حوكمة المالية العامة، واستمرارها بالإصلاحات الهيكلية، وتطبيقها العديد من خطط تنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى ارتفاع إيراداتها النفطية نتيجة تحسن أسعارها.

البنك المركزي السعودي يطرح "مسودة مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية" لطلب مرئيات العموم

يعلن البنك المركزي السعودي طرح مشروع "مسودة مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية"، داعياً في هذا الصدد العموم والمهتمين والمختصين - تعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة - إلى إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم على المشروع، وذلك عبر منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية.

ويأتي إصدار هذه المبادئ والقواعد؛ انطلاقاً من حرص البنك المركزي السعودي على تنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية وعملائها، وترسيخ مبدأ حماية عملاء المؤسسات المالية؛ للتأكد من حصول العملاء على معاملة عادلة وشفافية تامة، وذلك وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

هيئة السوق المالية توافق على تسجيل وطرح عدد من الشركات في السوق المالية

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور عدة قرارات من مجلس الهيئة في الربع الأول من العام 2022م، بشأن الموافقة على طلبات تسجيل وطرح الأسهم للاكتتاب العام في السوق الرئيسية لكل من "شركة رتال للتطوير العمراني" و"شركة عبد الله العثيم للاستثمار".

كما أصدر المجلس الموافقة على تسجيل وطرح الشركات التالية في السوق الموازية:

- شركة أمواج الدولية
- شركة المصانع العربية للمأكولات والألبان
- شركة لدن للاستثمار

وكذلك الموافقة على تسجيل أسهم "شركة مصنع أماسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية" و "شركة نسيج للاتصالات وتقنية المعلومات" و "شركة تدوير البيئة الأهلية" بغرض الإدراج المباشر في السوق الموازي (نمو).

هيئة السوق المالية توافق على طرح وتسجيل وحدات "صندوق الخير للنمو والدخل المتداول" و "صندوق معيار المرابحة" طرحاً عاماً في السوق المالية

أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرارها المتضمن الموافقة على طرح وتسجيل وحدات "صندوق الخير للنمو والدخل المتداول" في السوق كوحدات صندوق استثمار مغلق متداول مطروحة وحداته طرحاً عاماً، وكذلك الموافقة على طرح وحدات "صندوق معيار المرابحة" طرحاً عاماً.

بقيمة تجاوزت 25 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يكمل ترتيب ثالث عملية إعادة شراء مبكر تقوم بها المملكة

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين، عن اكتمال عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك المصدر القائمة المستحقة في الأعوام 2023م، 2024م، 2026م بقيمة إجمالية تجاوزت 25 مليار ريال، بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة ضمن برنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 26.2 مليار ريال (سنة وعشرون ملياراً ومئتي مليون ريال سعودي).

وتعد هذه العملية إحدى مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين التي تهدف إلى توحيد الإصدارات المحلية للحكومة لتكون ضمن إطار برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي. وتعتبر هذه الخطوة هي المرحلة الثالثة من مراحل المبادرة التي بدأت في عام 2020م، والتي ستبعتها مراحل أخرى وصولاً إلى توحيد كامل الإصدارات المحلية.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

التزامات 2025	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشرات البرنامج
11,404	15,368	9,304	مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال
%24.1	%24.5	%14	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
45	50	33.16	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي***
%80.8	%108	%66.52	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي* (%)
%70<=	%94	%82	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)
%70	%57	%36	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)
3,515	3,370	2,631	أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي
%2.4	%1.9	%1.9	إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)***
%45	%28	%33	نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)***
%77	%47.06	%39.6	نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**
30	22	-	عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية
%11	%7.8	%5.7	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***
2,053.2	1,990	1,510	الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي
26	17	6	عدد الإدراجات في السوق المالية
%31	%26.1	%16.94	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
%44	%30.8	%35.96	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)
%17.5	%13.1	%13.3	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)

* باستثناء شركة أرامكو

** طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

*** بيانات الربع الرابع 2021



برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، وهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

* تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخذي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>